



الأمانة العامة  
أمانة شؤون مجلس الجامعة

ج 01 / س (02/20) / 09- (0120) خ

كلمة

معالي السيد محمد عبد الله الحضرمي

وزير الخارجية - الجمهورية اليمنية

في الجلسة الافتتاحية

لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري

في دورته غير العادية

القاهرة:

السبت 1 فبراير / شباط 2020

فخامة الرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين الشقيقة،  
معالي الأخ الدكتور محمد علي الحكيم، وزير خارجية جمهورية العراق الشقيق،  
رئيس الدورة الحالية لمجلس الجامعة،  
معالي السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية،  
أصحاب السمو والمعالي وزراء خارجية الدول العربية الشقيقة،  
الحضور الكريم،

بداية أتقدم بالشكر والتقدير لمبادرة دولة فلسطين الشقيقة للدعوة لهذا الاجتماع الطارئ لمجلس جامعة الدول العربية، للاستماع الى كلمة فخامة الرئيس محمود عباس، والتي تضمنت افادة ورؤية القيادة والشعب الفلسطيني ازاء التطورات المستجدة الأخيرة والمتمثلة في اعلان الرئيس الأمريكي خطته المسماة " صفقة القرن "!

### أصحاب المعالي والسعادة،

إن الجمهورية اليمنية تؤكد من جديد على موقفها المبدئي والثابت المؤيد لخيارات الشعب الفلسطيني. وينطلق موقفنا هذا من أن الحل العادل والشامل للقضية الفلسطينية لا يتحقق إلا بالالتزام الكامل بقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وبالمرجعيات التي لطالما اقرها المجتمع الدولي والأمم المتحدة، ووفقا لمبادرة السلام العربية التي تقدمت بها المملكة العربية السعودية الشقيقة في قمة بيروت في عام 2002، والتي أكدت على أن السلام العادل والشامل خيار استراتيجي للدول العربية، يتحقق في ظل الشرعية الدولية، ويستوجب التزاما مقابلا من الكيان الإسرائيلي، ويشمل الانسحاب الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ 1967.

وستبقى القضية الفلسطينية هي القضية المركزية للامة العربية، وسنظل في الجمهورية اليمنية قيادة وحكومة وشعبا إلى جانب اشقائنا في فلسطين من أجل استعادة دولتهم ونيل حقوقهم غير القابلة للتصرف وعلى رأسها إقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

### أصحاب المعالي والسعادة، الحضور الكريم،

أن إرساء السلام العادل والشامل، لا يمكن تحقيقه بشرعنة الاحتلال أو تجاهل المطالب المشروعة لأصحاب الأرض أو مخالفة الشرعية الدولية أيا كان ذلك وبأي مسمى. كما أن الحديث عن أي خطة للسلام ينبغي أن يكون وفقا لقواعد القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومنها القرار رقم 2334 لسنة 2016، والذي أكد على أن إقامة إسرائيل للمستوطنات في الأراضي المحتلة منذ عام 1967 بما فيها القدس الشرقية ليس له أي شرعية قانونية ويشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وعقبة أمام حل الدولتين وإحلال السلام العادل والشامل.

كما ان التطورات والإجراءات المتلاحقة واستمرار سلسلة المواقف المخالفة للقانون الدولي ولقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية والتي صدرت سابقا من الولايات المتحدة الامريكية أسهمت وللأسف في تعقيد الوضع، وازعاف حل الدولتين، واهتزاز مصداقيتها كوسيط دولي محايد، والذي يعد شرطا جوهريا للمضي في مفاوضات سلام متكافئة وعادلة.

واننا ونحن نعبر عن تأييدنا للإجماع العربي، وما سوف يسفر عنه اجتماعنا الهام هذا اليوم، فأنا نؤكد أن موقفنا في الجمهورية اليمنية ثابت وراسخ وداعم ولن يتغير تجاه القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني الشقيق غير القابلة للتصرف، ونؤكد مجددا بأن الشعب اليمني سيظل دائما وأبدا مع الشعب الفلسطيني وحتى احقاق حقوقه المشروعة التي كفلها له القانون الدولي، ونرفض أي محاولة توجي بغير ذلك.

وفي نفس الوقت، نشدد على ان الظرف الراهن الذي تمر به القضية الفلسطينية يتوجب ان يكون دافعا وحافزا جديدا لخطوات استثنائية لتوحيد الصف الفلسطيني ونحيي الجهود العربية وفي مقدمتها جهود جمهورية مصر العربية الشقيقة في هذا الشأن.

**وفي الختام،** لا يسعنا إلا أن نجدد دعمنا وثقتنا بان الشعب الفلسطيني سيواصل كفاحه لهزيمة الاحتلال والاستيطان، وتحقيق هدفه في الحرية والاستقلال وفي نيل كافة حقوقه المشروعة في إقامة دولته—كاملة السيادة—على خطوط الرابع من يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشريف.

**والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته**